منظمات حقوق الانسان بين التحديات والتغيير.

إعدد الباحث

محمد عطا أحمد عبد العزيز

مدرس مساعد بقسم تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

مقدمة

فرضت قضايا حقوق الانسان نفسها وبقوة على الساحة القومية والعالمية وتنوعت المجالات التى تظهر فيها الحاجة إلى مزاولة منظمات حقوق الانسان لجهودها فى المجتمع وثمة تأكيد على انه من الرغم من تعدد المواثيق والهيئات والدول التى تحمل شعارات الديموقراطية والمواطنة وحقوق الانسان فهناك حقيقة ثابتة لا يمكن إنكارها وهى أن الشريعة الاسلامية قد سبقت كل الأمم والهيئات والقوانين الوضعية وإنفردت بالتأكيد على مجمل الحقوق والواجبات العامة والخاصة لكل إنسان دون تمييز أو إخلال بهذه الحقوق وحددت سُبل تطبيقها على أرض الواقع .

كما أدت العولمة الكاسحة للعالم وبزوغ الملكية الفردية وطغيانها وسياسات تحرير السوق الى مزيدٍ من إنتهاكات حقوق الانسان لفئات متعددة فى المجتمع ،فشاع الظلم والفساد والجور على الحقوق وزادت حالات الفقروإنتشر الفقراء وأصبح ذوى النفوذ السياسى والمالى يتحكمون فى مصائر الشعب ويوجهون السياسات والقوانين والبرامج لمصالحهم الخاصة وليس للعامة فى المجتمع.

مما أدى الى الحاجة الى توفير منظمات متخصصة فى الدفاع عن حقوق الانسان على مختلف مستويات المجتمع والتى شهدت فى الآونة الاخيرة تطوراً وانتشارًا واسعاً وأصبح لها مسئوليات ومهام وأدوار تتم فى حدود سياستها وخططها وواقعها المادى والبشرى وتعمل أنشطة منظمات حقوق الانسان كمؤشر وعلامة للتطور الديموقراطى وانتهاج سياسات الاصلاح السياسى فى المجتمع .

أولاً : نشأة منظمات حقوق الانسان :

المنظمة نسق اساسى فى عملية المساعدة وهى الوحدة الهامة لمهنة الخدمة الاجتماعية ولطريقة تنظيم المجتمع وتعود بدايات ظهور منظمات حقوق الانسان إلى ظهور أنشطة الجمعيات الاهلية فى مصر منذ عام ١٨٢١ م حيث نشأت أول جمعية أهلية فى مصر بأسم الجمعية اليونانية بالاسكندرية ثم بعدها توالت ظهور الجمعيات الاهلية خاصة بعد إعتراف دستور١٩٢٣م فى مادته رقم (٣٠)بضمان حق المصريين فى التجمع وتكوين الجمعيات فى مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع .

فى حين تناول "**ايمن عقيل** "تطور المنظمات الاجتماعية من خلال المحاور الاتية :-

(١)جمعيات خيرية :مُجمل الجمعيات الأهلية بشكلها التقليدى فى صورة هيئات مانحة وفئات ممنوحة فى المجتمع .

(٢)منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية :تقدم خدمات صحية وإقتصادية وإجتماعية لفئات المجتمع من الأطفال والشباب والمسنين والمراة .

(٣)منظمات التنمية :وهو نوع جديد نسبياً بدأ فى التنامى فى المجتمع المصرى فى الأونة الاخيرة وتهدف الى تحقيق التنمية فى إطار مجتمع محلى محدود كجمعيات تنمية المجتمع المحلى بالقرى المصرية .

(٤)منظمات حقوقية : تهدف الى التأثير فى الراى العام وممارسة الدفاع عن حقوق الانسان خاصة فى مجال حماية حقوق المراة والطفل وذوى القدرات الخاصة والاطفال بلا مآوى وحماية حقوق المستهلك .

ويعتبر العامل المشترك بين مختلف المنظمات السالف ذكرها هى أنها لا تهدف الى الربح وتقوم بجهود طواعية لتلبية حاجات ومطالب إجتماعية والمشاركة فى عملية التنمية للمجتمع .[1]

ثانياً أزمة حقوق أم ازمة نظم ؟

قد يتم التركيز على الحقوق السياسية والمدنية ويتم تهميش لباقى الحقوق الاخرى نظراً لعدة أسباب لعل أبرزها كالتالى :-

١)غياب النموذج المحلى الذى تنسجم فيه الحقوق دون الاعتماد على مرجعيات غربية فى عملية المدافعة عن حقوق الانسان .

٢)صعوبة التأثير على الدول والكيانات الكبرى فى الوفاء بإحتياجات الدول الفقيرة أو إحترام المعاهدات التى ابرمتها فى مجال حقوق الانسان مما يزيد الفقر والجهل والمرض والتمزق الاجتماعى .

٣) وجود ممارسات متناقضة من الامم المتحدة والكيانات الكبرى ضد حقوق الاطفال والنساء وزيادة حجم الممارسات العدائية ضد الشعوب مثل العراق وفلسطين.

٤)شيوع فكرة أن الحقوق من إختصاص النقابات والاحزاب وليست من إهتمامات نشطاء حقوق الانسان .[٢]

*ويرى الباحث انه لابد من أن تسير عملية المطالبة بالحقوق جنباً الى جنب مع الوفاء بالواجبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطلوبة من افراد وجماعات المجتمع ككل حتى تتكامل منظومة حقوق الانسان فى المجتمع ، الى جانب التكامل بين جهود منظمات حقوق الانسان فى المجتمع مع المطالب والاحتاجات الحقيقية للمواطنين .

ثالثاً : خصائص منظمات حقوق الانسان.

تتميز منظمات حقوق الانسان بمجموعة من السمات التى يمكن ان ذكر منها :-

(١)الاستقلالية :-

بمعنى عدم خضوع منظمات حقوق الانسان لسيطرة افراد اوجماعات معينة او تقوم وفقاً لتوجهات الحكومة فى مناقشة قضايا حقوق الانسان ، ولكن لا تعنى الاستقلالية ان المنظمات الحقوقية تنشأ بدون قواعد وشروط معينة .

(٢)القدرة على التكيف:-

قدرة المنظمة على مواكبة التطورات البيئية التى تعمل من خلالها ،مما يساعد المنظمة على البقاء والاستمرار فى ممارسة أنشطتها بكفاءه وفاعلية فى خدمة المجتمع بمرور الوقت والاجيال وتنوع مجالات العمل [٣]

(٣)التنظيم المؤسسى :-

تتألف منظمات حقوق الانسان من اشخاص طبيعين او اعتباريين يجمعهم هدف او اهداف مشتركة فى مجال الدفاع عن حقوق الانسان.

(٤) الاستمرارية :-

تعمل المنظمات الحقوقية غالباً فى المجتمع خلال فترة زمنية محددة او غير محددة فى ضوء القضية التى تتناولها ووفقاً لظروف واوضاع المجتمع والايدولوجية السائدة .

(٥)التطوع:-

تعتمد فى كثير من الاحيان المنظمات الدفاعية على جهود المتطوعين لخدمة المجتمع وخاصة نشطاء حقوق الانسان فهى لا تقوم لتحقيق اغراض ربحية او لتحقيق مصالح شخصية معينة فى المجتمع .[٤]

٦) صلاحية حماية حقوق الانسان وحمايتها فى المجتمع .

٧)التعددية فى العضوية .

٨)موارد كافية لمزاولة الانشطة الدفاعية .

٩)سهولة التعامل معها والتفاعل خاصة مع ضحايا انتهاكات حقوق الانسان .

١٠)منهجية للتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص على الصعيدالوطنى والدولى [٥]

رابعاً : اهم ادوار المنظمات الدفاعية لإحداث التغيير فى مجال حقوق الانسان.

ساهمت المنظمات الحقوقية بشكل ملحوظ فى تعزيز حقوق الانسان على المستوى المحلى والاقليمى والدولى للمجتمع ، خاصة فى ظل إعتراف المجتمع الدولى بأهميتها ومساهمتها البارزة فى مؤتمرات وفاعليات حقوق الانسان من خلال مايلى :-

(١)الامداد بالمعلومات اللازمة عن إنتهاكات حقوق الانسان فى المجتمع لرصدها وتوثيقها .

(٢)السعى لحصول ضحايا انتهاكات حقوق الانسان على التعويضات اللازمة .

(٣)دعم ثقافة حقوق الانسان فى المجتمع . [٦]

(٤)كسب تأييد الراى العام وتنظيم حملات جماهيربة وأنشطة دعائية لقضايا حقوق الانسان .

(٥) تقديم خدمات الإغاثة الانسانية لمن شُردوا من ديارهم بسبب المنازعات أو الكوارث الطبيعية.

(٦)إتخاذ الاجراءات القانونية وغير القانونية فى الدفاع عن المدافعين و نشطاء حقوق الانسان فى المجتمع[٧]

– كما يمكن تحديد ابرز اهداف المنظمات الدفاعية فى مجال حقوق الانسان من خلال مايلى :-

(أ)أهداف ذات طبيعة تدبيرية :من خلال محاولة تحسين السياسات العامة فى المجتمع ، ومناهضة الفساد والمحسوبية والرشوة ودعم الشفافية والمساءلة وصولاً لتحقيق العدالة الاجتماعية.

(ب)أهداف ذات طبيعة إجتماعية :دعم قيم التحاور والمشاركة بين مختلف طوائف المجتمع ووتقوية الروابط الاجتماعية وتبنى قيم المواطنة ،والتأثير الايجابى على توجهات المواطنين فى عملية المطالبة بحقوقهم فى المجتمع .

(ج)أهداف ذات طبيعة سياسية : السعى لمحاولة الحفاظ على توازن النظام السياسى أو تكميله اوسد ثغراته بما يساهم فى دعم الديمقراطية والمشاركة الشعبية فى عملية صنع وإتخاذ القرارات بالمجتمع .[٨]

–ابرز وظائف منظمات حقوق الانسان فى المجتمع تتمثل فيما يلى :-

***وظيفة تجميع المصالح.**

***وظيفة حسم وحل الصراعات.**

***زيادة الثروة وتحسين الأوضاع للفئات المتضررة .**

*** إفراز القيادات الجديدة.**

*** إشاعة ثقافة الديمقراطية.**[٩]

(٧) تعتمد المنظمات الدفاعية على مجموعة من الآليات في تحقيق أهدافه بصورة رئيسية كالتالى :-

- رفع الدعاوى القضائية وتقديم المساعدة والدعم القانوني .

- رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومواجهاتها بالطرق القانونية.
- القيام بحملات توعية قانونية لتحسين أوضاع المشاركة العامة وحقوق الإنسان .
- القيام بحملات لنشر ثقافة السلام ونبذ العنف وقبول الآخر .
- إعداد الدراسات والأبحاث القانونية والدستورية .
- إصدار كتيبات ونشرات قانونية غير دورية .
- إعداد دورات تدريبية وورش عمل وندوات ومؤتمرات .
- تأسيس مكتبة قانونية لمساعدة الباحثين في مجال حقوق الإنسان [١٠]

خامساً:أمثلة لمنظمات حقوق الانسان .

تعتبر منظمات حقوق الانسان احد اهم عناصر المجتمع المدني من خلال مجموعة الأفراد والجماعات الذين يتطوعون للعمل في أشكال المشاركة والعمل العام بشأن مصالح أو أغراض أو قيم مشتركة تتفق مع أهداف الاعلان العالمى لحقوق الانسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان العالمية، ومنهم على سبيل المثال:-

(١)منظمات المدافعون عن حقوق الإنسان.

(٢)منظمات حقوق الإنسان المنظمات غير الحكومية والرابطات ومجموعات حماية الضحايا.

(٣)التحالفات وشبكات حقوق المرأة حقوق الطفل والحقوق البيئية.

(٤) منظمات حماية حقوق الأشخاص ذوى القدرات الخاصة .

(٥)المجموعات المجتمعية لحماية الاقليات .

(٦)المجموعات القائمة على أساس ديني والاحزاب السياسية .

(٧)الاتحادات والنقابات وكذلك الروابط المهنية مثل رابطة الصحفيين و المحامين و القضاة

والاتحادات الطلبة.

(٨)الحركات الاجتماعية وحركات السلام وحركات الطلبة وحركات مناصرة الديمقراطية.

(٩)المهنيون الذين يساهمون مباشرة في التمتع بحقوق الإنسان مثل نشطاء حقوق الانسان والمحامين والأطباء والصحفيين وأقارب الضحايا.

(١٠)المؤسسات العامة التي تبذل أنشطة بهدف تعزيز حقوق الإنسان كالمدارس والجامعات والهيئات البحثية.(١١)

– اهم العناصر التى يمكن الاسترشاد بها فى عملية تكوين منظمات حقوق الانسان فى المجتمع والتى يمكن أن تتداخل معاً ومحصلة تلك العناصر أنها تعطى إطار عمل ناجح فى تكوين مؤسسة ناجحة من خلال مايلى :-

*كيف تبدأ المؤسسة بالعمل ؟

* ماهو الحجم الامثل للمؤسسة؟

*من هم أعضاء المؤسسة ؟

*ماحد البناء الامثل للمؤسسة ؟

* ماهى نوعية القيادة بالمؤسسة ؟

* ماهى العلاقة بين المؤسسة والمؤسسات الاعلى منها ؟

*كيف يمكن إتخاذ القرارات بالمؤسسة ؟

*كيف يسير العمل بالمؤسسة ؟

* ماهو التنظيم الادارى بالمؤسسة ؟

*ماهى نوعية المشكلات او القضايا التى يمكن أن تتعامل معها ؟[١٢]

سادساً: الممارسة الدفاعية فى إطار طريقة تنظيم المجتمع

ترتبط المدافعة فى مجال حقوق الانسان بمهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة من خلال مساعدة الناس لاشباع احتياجاتهم ومساندة الفئات المعرضة للظلم والاضطهاد فى المجتمع عبر أنشطة أساسية تتضمن تفاوض وتدبير لمصالح العملاء من خلال مايلى :-

(١) **المدافعة جزء طبيعي من العمل المهنى للاخصائى الاجتماعى** اذ ينظر اليه كمدعم لعملية المساعدة وناصح ومقاتل من اجل العميل ومن خلاله وممثل له فى التعامل مع اقسام الشرطة والمؤسسات القضائية وباستخدام الاخصائيون الاجتماعيون لمهاراتهم المهنية يمكن رفع مستوى الخدمات للمواطنين سواء كان ذلك بالمنظمات الاجتماعية عامة أو بالمنظمات التى أُنشئت خصيصاًللدفاع عن بعض فئات العملاء.

(٢)**التمثيل الدقيق لوجهات نظر العملاء** فى عملية صنع وإتخاذ قرارات سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع .

(٣)**دعم عمليات المساعدة الذاتية** للعملاء للاعتماد على انفسهم فى المطالبة بحقوقهم المشروعة وتحدى كافة اشكال الظم.

(٤)**يعتمد منهج العمل الاجتماعى** على ثلاثة ابعاد رئيسية كالتالى :-

(أ)تعزيز التغيير الاجتماعي.

(ب) تعزيز حل المشكلة.

(ج)التمكين والتحرير.[١٣]

(٥)**تقليل الخلافات بين افردا وجماعات المجتمع** وممارسة الوساطة بين الناس والدولة والسعى لحماية حقوق وحريات فئات معينة كحالات إقصاء الاطفال من عائلاتهم او تدهور حالات المسنين او نزاعات الاسكان او الحرمان من عمليات المساعدة .

(٦) **يسعى الاخصائى الاجتماعى الى رصد الظلم الاجتماعى** واللامساواة بالمجتمع والاستجابة للازمات والحالات الطارئة ، بالاعتماد على مهارات مهنية وأساليب فنية لدعم عملية المساعدة.

(٧) **دعم ادارة المؤسسات الاجتماعية لإحداث التغيير** المطلوب فى السياسة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وفقاً لثقافة وايدولوجية المجتمع السائدة .[١٤]

(٨)**إعلام المشرعين والاحزاب السياسية بإحتياجات ومشكلات فئات المجتمع .**

(٩)**المساهمة بأساليب مبتكرة لتطويرالسياسات وتقديم خدمات جديدة .**

(١٠) **الضغط المباشر وغير المباشر على المسئولين لصالح الفئات المتضررة .**[١٥]

(١١) **تعتبر المدافعة عن حقوق الانسان عملية ديناميكيه** تشمل مجموعه من العناصر دائمة التغير كالأفكار وجداول الاعمال وسياسة العمل إلا إن هذه العملية المتعددة الأوجه يمكن تقسيمها إلي خمس مراحل ذات تقسيم مرن وهي كالتالى :-

أ)-**المرحلة الأولي** :في التعرف على القضية وتحديدها، القضية التي سوف يتخذ بشأنها إجراء متصل بالسياسات كما توصف هذه المرحلة أيضا بمرحله وضع جدول الأعمال

وهناك عدد لا حصر له من المشاكل التي تحتاج إلي اهتمام إلا انه لا يمكن وضعها جميعا على جدول الأعمال ،وفقاً لمجموعة من البيانات والمعلومات البحثية .

ب)-المرحلة الثانية : مرحله صياغة الحل الامثل من بين عدة بدائل متاحة الحل اذ يعمل المدافعون والعناصر الفعالة الرئيسية الأخرى على اقتراح الحلول الملائمة للمشكلة والمرتبطة بالجوانب ألاقتصاديه والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع ،ووفقاً للتعاون والتنسيق مع مختلف المنظمات الدفاعية الاخرى فى المجتمع لدعم اشطة المدافعة وكسب التأييد المجتمعى اللازم .

ج)-المرحلة الثالثة : بناء الإرادة السياسية للقيام بإجراء تجاه المشكلة وحلها وهذه المرحلة هي صميم عملية المدافعة وتشمل الأنشطة التي تتم في هذه المرحلة بناء التحالفات والالتقاء بصانعي القرارات وتنمية الوعي وإيصال رسائل فعاله، واستثمار دور القادة والاتصال بالمشرعين الداعمين للمهام الدفاعية بالمجتمع .

د)-المرحلة الرابعة: وهي مرحله الإجراء المتصل بالسياسات حين يتم التعرف على المشكلة وتحديدها وقبول الحل وتوفر الإرادة السياسية لتنفيذ إجراء كل هذه العناصر تحدث في الوقت نفسه،وامكانية اتخاذ قرار مناسب او اجراء معين تجاه المشكلة ،ويمكن الاعتماد على الحملات الاعلامية الداعمة لبرامج المدافعةعن حقوق الانسان فى المجتمع .

ه)-المرحلة الخامسة: عملية تقييم فعاليه جهود المدافعين من خلال وضع أهداف جديدة بناء على خبراتهم ويجب على المدافعين والمؤسسات التي تتبني تغيير السياسات أن يقوموا دورياً بتقييم فعاليه التغيير(١٦)

(١٢) تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية على تعزيز سياق العمل الاجتماعى كمهنة ملتزمة بحقوق الانسان فالاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين يعترف بأن العمل الاجتماعي

ينبع من المثل الإنسانية والدينية والديمقراطية والفلسفات المهنية وأن لديها التطبيق الشامل لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناشئةمن التفاعلات الشخصيةوالمجتمعية، وتطوير الإمكانيات البشرية.

(١٣) يسعى الأخصائيين الاجتماعيين لاستخدام معارفهم ومهاراتهم المهنية لتطويرالموارد لتلبية إحتياجات وتطلعات الافراد أو الجماعات في تعزيز وتحسين نوعية حياة الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(١٤) كافة الحقوق والحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للانسان فى المجتمع غير قابلة للتجزئة ولا يمكن الفصل بينها وبين الاطر النظرية للعمل الاجتماعى (١٧).

(١٥) تعتمد منظمات المدافعة عن حقوق الانسان على الموارد والمعلومات اللازمة لتمكين عملائها للحصول على حقوقهم المشروعة وتقديم أوجه المشورة المهنية الشاملة لضحايا إنتهاكات حقوق الانسان فى المجتمع .

(١٦) يجب إستثمار موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تعزيز الممارسات والمهام الدفاعية لمنظمات حقوق الانسان لتيسير وصولها لفئات متعددة من سكان المجتمع وفى بيئات جغرافية مختلفة فى اقل وقت وجهد ممكن ، خاصة فى مجال المدافعة الالكترونية .(١٨)

شكل يوضح اهم مراحل عملية المدافعة (١)

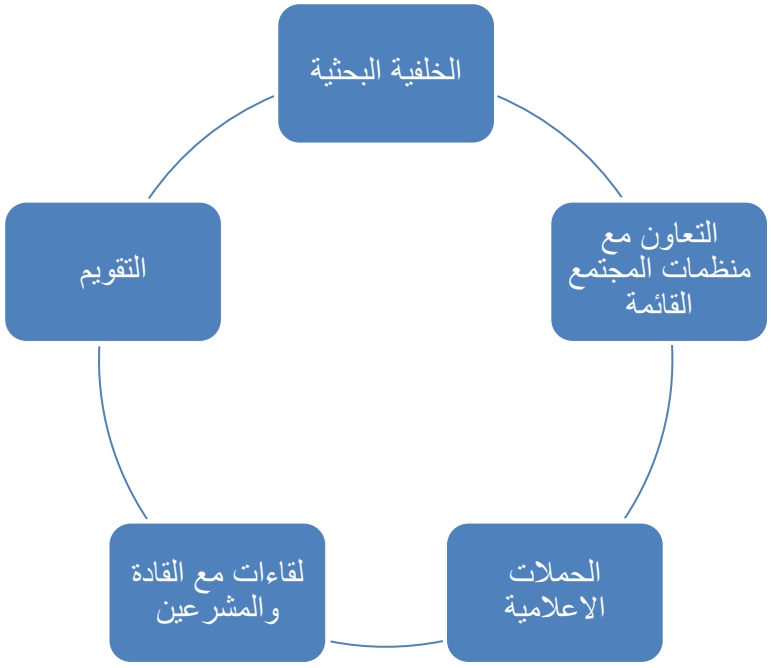

سابعاً: أهم التحديات التى تواجه منظمات حقوق الانسان

على الرغم من النمو المتزايد لمنظمات حقوق الانسان وإنتشارها فى ارجاء العالم الا انه يوجد مجموعة من الصعوبات التى تؤثر على قدرتها فى عملية إحداث التغيير المطلوب فى المجتمع وقديرجع ذلك الى الاسباب الاتية :-

١)**التغيرات العالمية التى نجمت عن احداث الحادى عشر من سبتمبر** : فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الاميريكية كانت من اوائل من نادى بإحترام حقوق الانسان وإقرارها الا انها قد زاولت ممارسات عدوانية وانتهاكات صارخة ضد حقوق الانسان سواء على الصعيد الدولى فى العدوان على الدول الفقيرة ونهب ثرواتها او حتى انتهاك حرية المواطن الامريكى نفسه .

٢)**الحرب على الارهاب:** تم استخدامها كزريعة لتأديب المعارضين السياسين ومناهضى النظم الديكتاتورية والمطالبين بإحترام حق الانسان فى التعبير وضمان حرياته الاساسية فى العيش الكريم بالمجتمع .

٣) **الاعلام الموجه** : فنتيجة لبعد الاعلام عن المهنية والحياد فى عرض القضايا والمشكلات الاجتماعية والخضوع لسيطرة الحكومة ، وبدلاً من أن يصبح قناة شرعية لعرض قضايا حقوق الانسان ،ساهم فى إقناع الجمهور بأن نشطاء حقوق الانسان ماهم الا مرتزقة وعملاء يتم تمويلهم من الخارج [١٩].

٤)**قيود لنشطاء حقوق الانسان:** كالقبض التعسفى واحتجازهم او ارغامهم للتارجع عن مواقفهم تجاه دعم قضايا حقوق الانسان فى المجتمع .

٥) **قيود إدارية لمنظمات حقوق الانسان** : عرقلة عملية إنشاء منظمات حقوق الانسان والحيلولة دون تسجيلها القانونى او التدخل التعسفى فى انشطتها ومنعها من الحصول على موارادها والحد من اجتماعاتها [٢٠]

٦)**ضعف التمويل** :تواجه معظم منظمات حقوق الانسان صعوبات تمويليه تؤثر على استمرار انشطتها ، الى جانب اشكاليات مرتبطة بالتمويل الاجنبى لانشطة بعض منظمات حقوق الانسان فى مصر،وضعف التمويل المحلى لأنشطة المنظمات الدفاعية مما يهدد إستقرارها.

٧)**المنظمات الموالية للحكومة** : قد تلجأ احياناً الحكومات الديكتاتورية الى تقليص دور المنظمات الحقوقية المستقلة من خلال مساعدة بعض رجال الاعمال الموالين للحكومات

الى انشاء منظمات تنموية وحقوقية تعمل على تجميل اوضاع المجتمع ،مما يضعف فرص المنظمات الحقوقية المستقلة فى ممارسة أنشطتها بكفاءه . (٢١)

ثامناً: رؤية لتفعيل دورمنظمات حقوق الانسان فى المجتمع .

تحتاج منظمات حقوق الانسان الى إنشاء الجسور وبناء الاستقرار وتعزيز السلام ودعم العدالة الاجتماعية وإصلاح ما لم يتم تسويته بالمجتمع ، وجعل المستحيل ممكناً ، والسعى للقضاء على العوائق التى تهدد بقاءها من خلال ما يلى :-

١)يرتبط نمو المنظمات الحقوقية فى المجتمع بالحريات والديمقراطية الممنوحة فى المجتمع .

٢) مدى استقلالية المنظمات الدفاعية وقدرتها على مزاولة أنشطتها بحرية فى المجتمع .

٣)الارتباط بالنفع العام للمجتمع يزيد من فاعلية المنظمات الدفاعية .

٤) الارتباط بقدرة المنظمات الحقوقية على التأثير فى القوانين والتشريعات وتكوين الراى العام المستنير فى المطالبة بحقوق الانسان ومدى استجابة الحكومة لمطالب المواطنين . (٢٢)

٥)تساهم المنظمات الحقوقية فى دعم الامن الاجتماعى بالمجتمع من خلال دعمها لقضايا اصلاح التعليم ومحاولة القضاء على الفقر والبطالة ومحاربة الادمان والامية والتصدى للنزعات الاسرية والمجتمعية وكلها امور تهدد كيان المجتمع وتعتبر بيئة خصبة لنموالارهاب والجريمة فى المجتمع .

٦)تساهم المنظمات الدفاعية الى جانب الحكومة فى توجيه اتجاهات الافراد والجماعات فى المجتمع من خلال وضع برامج لمقاومة كل سلوك منحرف أو يضر بمصلحة الفرد او يهدد امن المجتمع (٢٣)

٧) المدافعون عن حقوق الإنسان يأتون بأشكال متعددة، للعمل على تخفيف حدة الجوع أو لتنظيف البيئة أو لتنقية أجواء السياسة، وسواء أكان تركيزهم على الأطفال أو النساء أو الأقليات، فإن الخيط المشترك بينهم هو أنهم جميعا يعملون لبناء عالم يعيش فيه كافةالبشر بكرامة وأمان.

٨) لاتعتبر الاتفاقيات الدولية والمواثيق والمعاهدات فى مجال حقوق الانسان وحدها كافية ،ويحتاج الأفراد والمجتمعات أن يتفهموا الحقوق التي صنّفتها تلك الاتفاقيات كقوانين – فالحقوق، على سبيل المثال، تساوي الحمايةأمام القانون أو حرية الحركة أو الحرية من التعذيب – وكيفية المطالبة بها.

٩) بناء قاعدة عريضة من المؤسسات والتحالفات لدعم قضايا حقوق الانسان ويمكن إستقطاب مجموعة من الاشخاص ذوى القوة والنفوذ فى المجتمع لدعم شرعية المنظمات الحقوقية وزيادة ثقلها السياسى فى المجتمع .

١٠)يمكن تبنى مجموعة من التكتيكات التى تنمى ثقافة حقوق الانسان فى المجتمع وتزيد من إحترامها فى المجتمع من خلال مايلى :-

- .تكتيكات بناء دوائر المناصرين لحقوق الإنسان التي تشرك جماعات جديدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

.-تكتيكات التعاون المستخدمة لتطوير شراكات جدية وفعالة من أجل التغيير.

-تكتيكات بناء القدرات لإستحداث مؤسسات وأنظمة تدريب من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

- تكتيكات الوعي والتفهم من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان.[٢٤]

١١) يستطيع الاخصائى الاجتماعى أن يمارس ادواره الدفاعيه بمنظمات حقوق الانسان من خلال مجموعة من الافتراضات الاساسية كالتالى :-

أ)إفترضات عن القوة :-

-الاشخاص الذين يمتلكون القوة عموماً يقاومون إعطاءها لغيرهم من الناس .

- الاشخاص الذين يمتلكون القوة يستطيعوا أن يتمتعوا بالموارد و الخدمات القانونية والتعليمية والصحية بسهولة مقارنة بالاشخاص الضعفاء في المجتمع .

-الصراع بين الناس أمر لامحالة من حدوثة وينتج عنه وجود أقليات او ضعفاء او مظلومين يحتاجون للدفاع عن حقوقهم .

-تبرز أهمية القوة في عملية إحداث تغييرات في النظم القائمة أو لاستحداث نظم جديدة .

ب) إفتراضات خاصة بالعملاء :-

-يجب النظر إلى العملاء على أنهم جزء لا ينفصل عن بيئاتهم ولايقتصر دورهم على انهم "ضحية "فقط لظروفهم المعيشية ولكن لابد من مشاركتهم وبقوة فى الحصول على الخدمات والموارد التى تنقصهم .

-العمل المستمر على تمكين ودعم اعتماد العملاء على انفسهم فى المطالبة بحقوقهم المشروعة .

-لايمكن أن تحدث مدافعة بدون معلومات كافية وقبول مسبق من العملاء

ج) إفتراضات خاصة بالتنظيمات :-

- يمكن للمنظمات الكبرى فى المجتمع أن تؤثر فى السياسات والتشريعات لصالح الفئات الفقيرة او الضعيف فى المجتمع .

-قد يؤدى إعتماد بعض منظمات المجتمع المدنى على التمويل الحكومى لانشطتها الى ضعف قدرتها على إحداث التغيير المرغوب .

- قد تخفق المنظمة فى إشباع احتياجات عملائها اذا سعت الى تحقيق مكاسب لها على حساب العملاء أوعندما لاتمتلك الخبرة اللازمة لمواجهة الازمات .

- فى كثير من الاحيان ترفض الجهات الادارية التغيير وتقاوم جهود المدافعة وتسعى للحفاظ على الوضع القائم .

- قدلا تعلن المنظمات عن بعض القوانين التى تمكن العملاء من الحصول على مزيد من الخدمات والموارد [٢٥]

- الى جانب وجود عدد من الافتراضات التى تستند عليها ممارسة تنظيم المجتمع كالتالى :-

(أ)إن قدرات الناس قابلة للنمو من خلال تعاملهم مع المشكلات .

(ب)الناس لديها قدرة ورغبة فى عملية التغيير التى يمكن أن تحدث فى مجتمعهم .

(ج) يستطيع الناس المشاركة فى صنع التغيير والتكيف مع ظروف المجتمع .

(د)التغيرات النابعة من الناس تتسم بالاستمرارية اكثر من التى تفرض على المجتمع .

(ه)المنهج الكلى افضل من المنهج الجزئي فى مواجهة المشكلات .

(و)الديمقراطية تتطلب مشاركة تعاونية من سكان المجتمع .

(ز)المجتمعات كالافراد تحتاج الى مهارات تنظيم لتحديد احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها (٢٦)

١٢) السعى لتزويد العاملين بمنظمات حقوق الانسان بالمعارف والمهارات والقيم التى تمكنهم من فهم المعنى الفعلى للمدافعة وكسب التأييد المجتمعى .

١٣)التخطيط الجيد لتنظيم منظمات حقوق الانسان لحملات المدافعة وممارسة المدافعة بشكل علمى منظم.

١٤)يجب أن تتوفر لدى المنظمات الدفاعية عوامل تساعدها على إنجاح أنشطتها الدفاعية من خلال :-

-الايمان بالقضايا الدفاعية التى تتبناها .

-إمتلاك القدرات البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة لممارسة المدافعة .

- القدرات الاتصالية وحجم المؤيدين والمساندين لانشطتها بالمجتمع .

-الخبرة اللازمة لجمع معلومات وبيانات حول قضايا المدافعة (٢٧)

١٥)فى كثير من الاحيان قد يتعرض المدافعين ونشطاء حقوق الانسان لمضايقات واعتقالات او محاولات تشويه للسمعه والفصل من العمل، لذا لن يتحقق مستقبل واضح لحقوق الانسان فى المجتمع الا اذا اوجدت النظم القضائية فى العالم سبلاً جديدة لحماية المدافعين عن حقوق الانسان من خلال تفعيل الآليات الوطنية والاقليمية والدولية القائمة لحماية حقوق الانسان والمدافعين عنها فى المجتمع (٢٨)

١٦)محاولة الوصول لمجتمعات آمنة ومتوازنة من خلال مراعاة ما يلى :-

-عدم التمييز بين افراد وجماعات سكان المجتمع سواء على اساس أصل أو لون او لغة أو دين .

-المساواة على أساس التمتع بالحقوق والواجبات من خلال مساواة تنبع من وحدة الاصل الانسانى المشترك وما أسبغه الخالق على الانسان من تكريم .

-حرية الانسان فى المجتمع مرادف لحياته سواء يولد بهاويحقق ذاته فى ظلها ، آمناً من الكبت والقهر والاذلال والاستبعاد .

-ضمان حماية الاسرة والحفاظ على إستقرارها بإعتبارها نواة أساسية للمجتمع .

-المساواة بين الحاكم والرعية فى مختلف الحقوق والواجبات دون تمييز .

-كل فرد ضمير مجتمعه ،ومن حقه أن يقيم الدعوى ضد أى انسان يرتكب جريمة فى حق المجتمع ،وله أن يطلب المساندة من غيره وعلى الاخرين أن ينصروه فى قضيته العادلة.

-لعل معظم البنود السابقة لرؤية تطوير ممارسة المدافعة عن حقوق الانسان فى المجتمع تعتبر مثالية وستظل حبر على ورق مالم يتم تبينها من جانب سكان المجتمع والايمان بها من جانب اجهزة الدولة لتكون ملزمة ويتم تطبيقها فى ميدان العمل . (٢٩)

*لذا كان لازماً على المتخصصين فى مهنة الخدمة الاجتماعية أن يكون لهم دور بارز لممارسة أنشطة المدافعة بمنظمات حقوق الانسان بشكل إحترافى ومهنى متخصص خاصة فى مجال حماية الحقوق للفقراء والمهمشين وذوى القدرات الخاصة والاطفال والمراة والمسنين والفئات الاولى بالرعاية فى المجتمع ، مما يتطلب وجود قاعدة علمية وإطار نظرى يعمل كموجه ومرشد للممارسه المهنية ويزيد من فاعليتها وكفاءتها لخدمة المجتمع الذى تمارس فيه .

الا ان الفجوة ما زالت شاسعة بين اعلانات ومواثيق حقوق الانسان والمعاهدات الدولية ذات الصة وبين التناقضات الدولية فى ممارسة العنف والتقييد على الحريات والابادات

الجماعية وحرب الماء والغذاء والحروب الطاحنة ونزيف اللاجئين وهدر لكرامة الانسان وحرياته الاساسية حول العالم .

خاتمة

تناول البحث نبذة عن نشاة المنظمات الدفاعية فى مجال حقوق الانسان،وتتطرق الى قضية ازمة النظم وتأثيرها على حقوق الانسان ، واهم خصائص وسمات الأجهزة التى تمارس الدفاع عن حقوق الانسان فى المجتمع ،الى جانب اهم الادوار والمهام والانشطة التى تمارسها فى المجتمع خاصة فى مجال حماية المتضررين من انتهاكات حقوق الانسان فى المجتمع وصولاً الى احداث التغيير المخطط والمقصود فى المجتمع .

الى جانب كيفية توظيف الانشطة الدفاعية لخدمة مصلحه المهمشين والفقراء والضعفاء كعملية وحركة يفرضها الالتزام المهني للأخصائي الاجتماعي ولكونها واجب أخلاقي ومسئولية مهنيه لتعزيز الرفاهية العامة من خلال القضاء على التمييز وتوفر الحصول على الموارد والخدمات من خلال التأثير على المسئولين وصناع القرار لصالح الفئات المهمشه والضعيفة والتي لا تقوى الحصول على ما تريد بنفسها.

ثم عرض لامثلة لمنظمات حقوق الانسان فى المجتمع فى مجالات مختلفة ،ثم عرض للممارسة الدفاعية فى اطار طريقة تنظيم المجتمع ،ومناقشة التحديات والصعوبات التى تعترض أنشطة منظمات حقوق الانسان فى المجتمع ،وانتهاءاً برؤية مستقبلية لتفعيل دور منظمات حقوق الانسان فى المجتمع .

المراجع :-

[1]أيمن عقيل : **الدور المنتظر لمنظمات المجتمع المدني في إدارة الحوارالمجتمعي في مرحلة ما بعد الربيع العربي** ،مؤتمر دور منظمات المجتمع المدنى العربى فى الحوار المجتمعى المتعدد الاطراف (القاهرة : مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ، مركز درسات المجتمع المدنى ، ديسمبر ٢٠١٢) ص ٦

[2]هيثم مناع : **ومضات فى ثقافة حقوق الانسان** (سوريا : مركز الراية للتنمية الفكرية ،٢٠٠٤) ص ٤

[3]منظمة هاريكار غير الحكومية : **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية** (العراق : دهوك، مطبعة زانا ،٢٠٠٧) ص١٣

[4] حازم عبد الحاكم عبد اللطيف : **الجمعيات الاهلية نموذج لمنظمات المجتمع المدنى فى مصر** ، بحث منشور بمجلة مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،جامعة المنصورة ،العددالتاسع والاربعون ،ابريل ٢٠١١ ، ص٥٧٧

[5]دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان :**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** (الامم المتحدة :نيويورك وجنيف ،مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ،سلسلة التدريب المهنى ،العددالثانى عشر ،٢٠٠٥) ص٣٥

[6] Leah Levin (ليا ليفين):**حقوق الانسان أسئلة وإجابات** (فرنسا : إصدارات منظمة اليونسيكو ،الطبعة الخامسة ،٢٠٠٩) ص ١٢٦

[7]منظمة العفو الدولية :**الدفاع عن حقوق الانسان فى مجتمع متغير** (المملكة المتحدة : لندن ،إصدرات منظمة العفو الدولية ،٢٠٠٨) ص١٣

(8) مصطفى بوحدو:**الحوار العمومى والمرافعة** "قراءاة فى دور الجمعيات "(المغرب: الرباط ، مشروع سند للوكالة الامريكية للتنمية الدولية ،٢٠٠٩)ص٢

(9)سحر ابراهيم الدسوقى:**مستقبل المجتمع المدنى بعد ثورة ٢٥ يناير** (القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠١٢) ص١٠

(10)سعيد عبد الحافظ : **المواطنة حقوق وواجبات** (القاهرة : مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية ،٢٠٠٧) ص٤

(11) الدليل للمجتمع المدنى : **العمل مع برنامج الامم المتحدة لحقوق الانسان** (نيويورك وجينف :منظمة الامم المتحدة لحقوق الانسان المفوضية السامية لحقوق الانسان ،٢٠٠٨) ص vii

(12)رشاد أحمد عبد اللطيف : **ادارة المؤسسات الاجتماعية فى مهنة الخدمة الاجتماعية** (الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،٢٠٠٧) ص ٣٩

(13) Jane Dalrymple and Jane Boylan : **Effective Advocacy in social work** (England :London, SAGE Publications,2013) p9 ,p12

(14) خليل عبد المقصود عبد الحميد : **الخدمة الاجتماعية وحقوق الانسان** (القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ،٢٠٠٩) ص ١٣،ص ٧

(15)دليل المنظمات غير الحكومية : محاولة الضغط على البرلمان (الولايات المتحدة الامريكية : واشطن ، المعهد الديموقراطى الوطنى للشئون الدولية ،بدون سنة نشر) ص٥ ويمكن الرجوع الى www.ndi.org

(١٦)ريتو.ر.شارما: **مقدمة عن المدافعة – دليل تدريبى** ، ترجمة المعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية، مراجعة لينا علم الدين (لبنان :شاملى ، ٢٠٠٦)،ص ص،٢١-٢٢

(17) Anthea Agius : **Standards in Social Work Practice meeting Human Rights**(Berlin: International Federation of Social Workers European Region,2010) p12

(18) Gateshead advocacy : **The role and value of advocacy in personalization**(Social Care Institute for Excellence and the Equality and Human Rights, 'A Stronger Voice' project ،p (2011 P 10

(19) نجاد البرعى : **منظمات حقوق الانسان المصرية "التحديات الراهنة وطرق البحث عن الحلول** "(القاهرة : المجموعة المتحدة بوحدة البحث والتدريب ،٢٠٠١) ص٢

(20) منظمة العفو الدولية : **مرجع سبق ذكره** ،ص١٦

(21)نجاد البرعى : **المجتمع المدنى وحقوق الانسان فى مصر** "الفالس على الطريقة المصرية من خلال " http://www.ug-law.com/index.php

مطبوعات – اوراق بحثية ٢٠١٤/١٢/٢٠ م ٢:٠٣ PM

(22)نجاد البرعى :**تفعيل دور المنظمات غير الحكومية العربية من اجل انشاء المحكمة الجنائية الدولية** ، ورقة عمل مقدمة الى الدورة التدريبية للحقوقيين العرب ، القاهرة ،٢٤-٢٧ مايو ٢٠٠١ ،ص ٢

(23) حسن موسى الصفار : **المؤسسات الاهلية وحماية الامن الاجتماعى** (المملكة العربية السعودية :مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،٢٠٠٨)ص ١٦

(24) **بناء ثقافة حقوق الانسان ومؤسساتها** : ص ١٧٩ من خلال www.newtactics.org ٢٠١٤/١٠/٢٠ ١٨:٨ pm

(25) Hillel Schmid And others: **Advocacy Activities in Nonprofit Human Service Organizations**(Hebrew University of Jerusalem: Nonprofit and Voluntary.2008)p 586

(٢٦)محمد بهجت جاد الله كشك :**تنظيم المجتمع من المساعدة الى الدفاع** (الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ،٢٠٠٨) ص ١٢

(٢٧)الصندوق الاجتماعى للتنمية :**الخلفية النظرية فى المناصرة وكسب التأييد** (اليمن :وحدة التدريب والدعم المؤسسى ،الاصدار الاول ٥فبراير ٢٠١١) ص ٢٣

(٢٨) منظمة العفو الدولية :**الدفاع عن حقوق الانسان فى مجتمع متغير** ،مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢

(٢٩) احمد ابراهيم عامر : **حقوق الانسان كمدخل للسلم العالمى** (القاهر ة : المركز القومى للإصدارات ، ٢٠٠٧) ص٤٣